

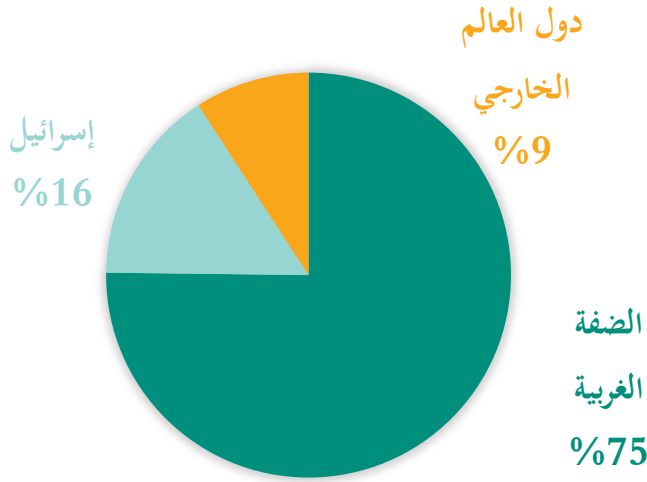
## غزة بالأرقام

### خروج البضائع

تسمح إسرائيل منذ تشرين الثاني عام 2014 بتسويق محدود لبضائع مختلفة من قطاع غزة في الضفة الغربية، كما وتسمح بتسويق محدود جداً لمنتجات من القطاع في إسرائيل منذ آذار 2015. التصدير من غزة لدول العالم الخارجي مسموح، انما الطلب عليه ضئيل. شكّل المعدل الشهري للشاحنات التي غادرت قطاع غزة إلى الوجهات المختلفة في العام 2017 حوالي 21% فقط من المعدل الشهري لخروج الشاحنات في العام 2007، قبل فرض الإغلاق الإسرائيلي.

#### تسويق بضائع من غزة حسب الوجهة

عدد الشاحنات، خلال العام 2017

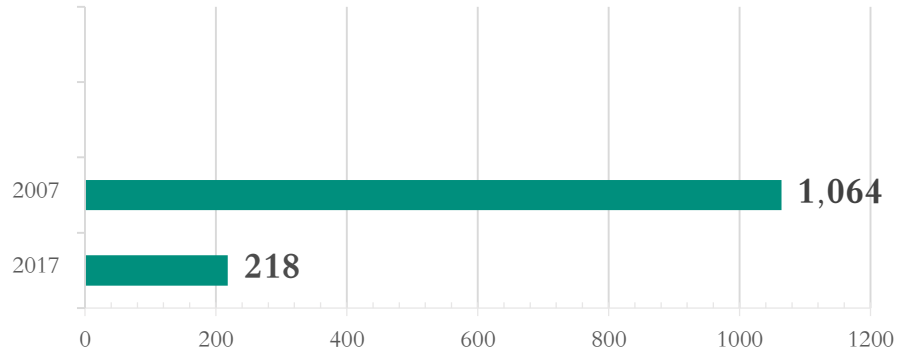


#### خروج شاحنات البضائع من قطاع غزة

معدّل شهري

21%

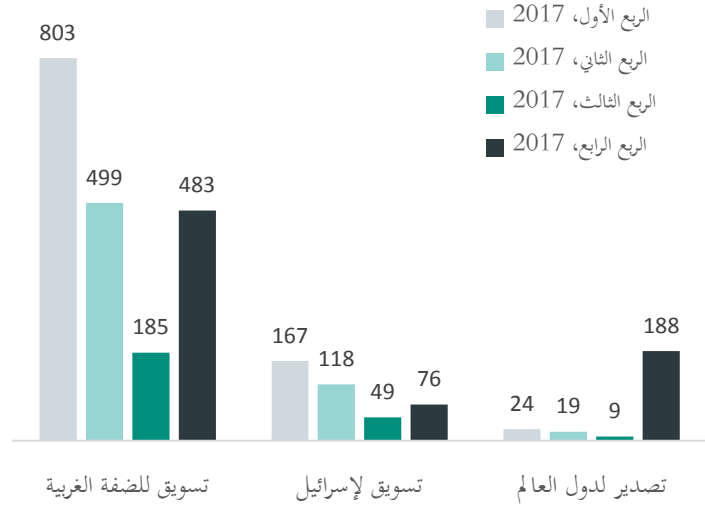
نسبة شاحنات البضائع الخارجة من القطاع خلال العام 2017، مقارنة مع العام 2007



خروج شاحنات البضائع من غزة في السنة الأخيرة

## عدد الشاحنات حسب وجهة التسويق

مُعظم البضائع الخارجة من القطاع هي مُنتجات زراعية. إسرائيل هي التي تحدد أي أنواع الخضروات التي يسمح بتسويقها خارج غزة وأي أنواع يمنع تسويقها. بالإضافة، تسمح إسرائيل بتسويق الملابس والأثاث إلى الضفة الغربية. وتسويق محدود أيضاً إلى إسرائيل، يقتصر على الباذنجان، الطماطم، الأثاث، الملابس والخردة.

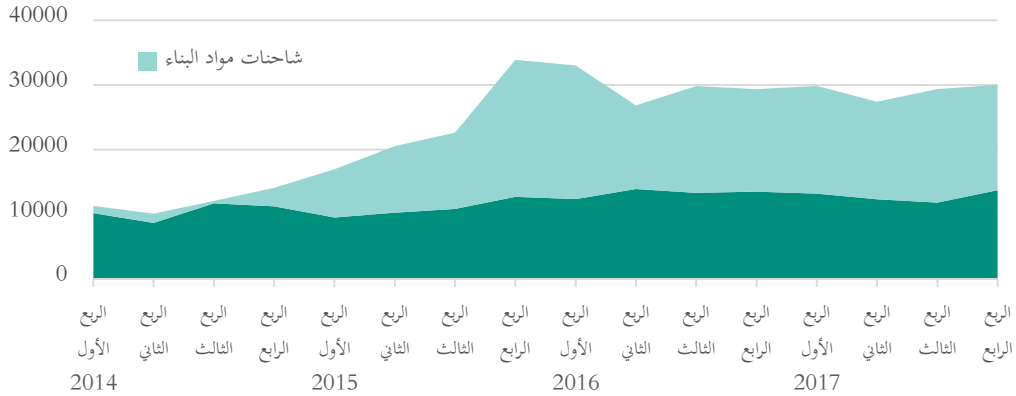


## دخول البضائع إلى قطاع غزة

في العام 2017 بلغ المعدل الشهري لشاحنات البضائع التي دخلت إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم 9,720 شاحنة (لا يشمل شاحنات الوقود). أكثر من نصف تلك الشاحنات، كانت تحمل "مواد بناء أساسية"، أي حصى، أسمنت وحديد.<sup>1</sup>

## دخول شاحنات البضائع عبر معبر كرم أبو سالم

عدد الشاحنات، حسب الربع من السنة



## دخول مواد البناء

منذ أيلول 2014 وحتى نهاية الربع الثالث للعام 2017، دخل قطاع غزة ما مجمله 9,624,827 طنًا من مواد البناء.<sup>2</sup> آلية تنسيق دخول مواد البناء للقطاع، "GRM"، تأسست بعد انتهاء العملية العسكرية في صيف 2014 (الجرف الصامد)، وذلك حسب طلب إسرائيل. تقريبًا، كل مواد

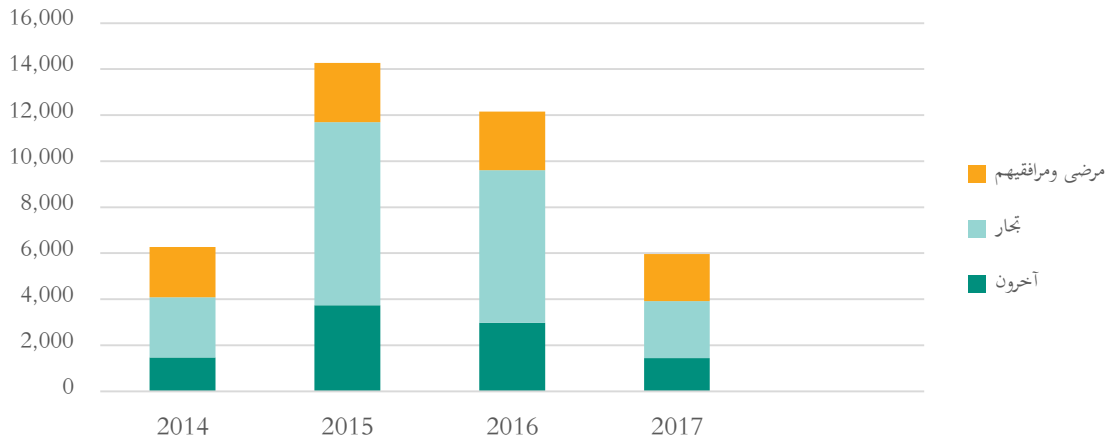
<sup>1</sup> في شهري تشرين ثاني وكانون أول من العام 2017، وفي أعقاب التغييرات الداخلية في المكاتب الحكومية في قطاع غزة، طرأت بعض التغييرات على نوعية المعلومات التي تصلنا بشكل شهري بشأن حركة البضائع. خلال هذان الشهرين حصلنا على معطيات بخصوص شاحنات البضائع فقط، وليس الأطنان التي حملتها تلك الشاحنات. كما وأن وحدة القياس لمعطيات البضائع الداخلة للقطاع قيست في الفترة المذكورة وفق الشاحنات الإسرائيلية، والتي عادة تحمل كمية أقل من البضائع - الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع في عدد الشاحنات.

البناء اليوم تدخل إلى القطاع عبر هذه الآلية. انما آلية مُعقّدة، عملية اتخاذ القرارات فيها غير شفّافة والكثير من المشاريع المتعلّقة بما تعاني من تأخيرات ملحوظة. في أواخر العام 2015، تم إخراج الحصى من قائمة المواد "ثنائية الاستخدام"، ويتم دخوله اليوم بدون تقييدات وخارج إطار آلية التنسيق. كميّة صغيرة من مواد البناء تدخل بين الفترة والأخرى من مصر عبر معبر رفح. وكما هو مُلاحظ في الرسم البياني أعلاه، مُعظم الارتفاع في دخول البضائع الذي طرأ منذ نهاية العام 2014 نابع من دخول كميات مواد البناء عبر الآلية، وليس من دخول البضائع الأخرى (التي بقيت وتيرة دخولها على حالها دون تغيير ملحوظ).

## تنقل الأشخاص عبر معبر إيرز

تقيّد إسرائيل خروج الفلسطينيين من قطاع غزة عبر معبر إيرز وتحصّره في ثلاث فئات فقط: التجار، المرضى والمرافقين والحالات الإنسانية الاستثنائية. في المحمل، تم تسجيل قرابة 12 ألف حالة خروج لفلسطينيين بالمعل الشهرى خلال عام 2016، أي أقل من 2.5% من عدد حالات الخروج الشهرية التي سُجّلت خلال العام 2000، قبل اندلاع الانتفاضة الثانية. أما في عام 2017، فقد انخفض المعدل الشهرى لحالات الخروج بنحو 51% ووصل إلى 5,963 حالة خروج شهرية فقط.

### المعدل الشهرى لحالات الخروج



فئة **التجار** هي الفئة الأكبر من ناحية حالات خروج الفلسطينيين عبر معبر إيرز، وشكلت حوالي 41% من مجمل حالات الخروج الشهرية. منذ إغلاق معبر رفح عام 2013 تفاقمت حاجة السكان في القطاع للخروج عبر معبر إيرز، والذي بدوره استطاع جزئيًا فقط سد الحاجة عن طريق الارتفاع الذي سجّله في حالات خروج الفلسطينيين عبره. في عام 2017، طرأ انخفاض بمجالي 63% على عدد حالات الخروج ضمن هذه الفئة عبر معبر إيرز (2,477 حالة)، مُقارنةً في المعدل الشهرى للفئة نفسها في العام المنصرم (6,637).

تضم فئة **"آخرون"** عبر معبر إيرز أيضًا حالات الخروج باتجاه جسر أألني، ومن ضمنهم أيضًا الطلاب الجامعيين، وحالات خروج لأشخاص للقاء أقاربهم من الدرجة الأولى في الضفة الغربية أو إسرائيل في حالات وفاة، مرض خطير، زفاف أو حالات إنسانية أخرى مشابهة. هذا إضافة إلى طلبات الخروج التي يتم رفضها بين الفترة والأخرى أو تلك التي تنتظر وقت طويل ليتم الرد عليها، كما في ذلك خروج عائلات الاسرى لزيارة أبنائهم في السجن، وكبار الموظفين العاملين في السلطة الفلسطينية. خلال العام 2017 بدأت إسرائيل باشتراط الخروج إلى مقابلات قنصلية ودول الخارج في السفر في باصات مُنظّمة.

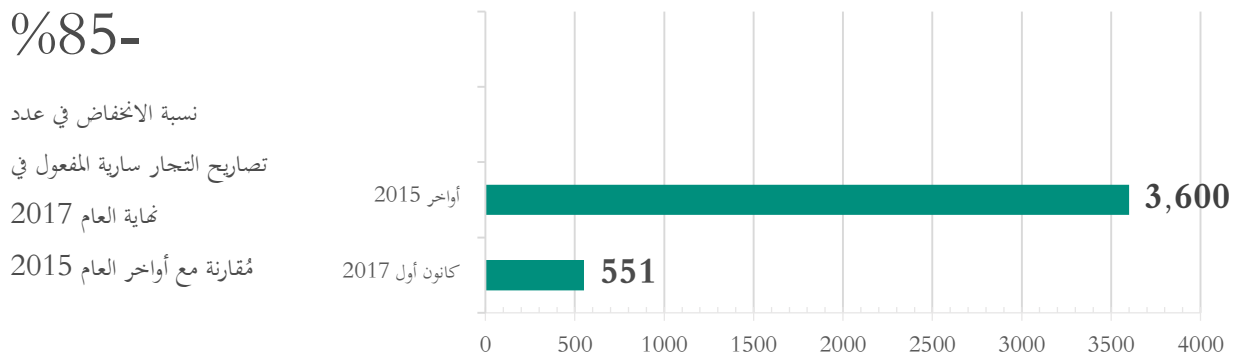
### المنع الأمني وتصاريح التجار

<sup>2</sup> بسبب صعوبات منهجية، سيتم تحديث معطيات الربع الرابع للعام 2017 لاحقًا.

منذ نهاية العام 2015 نلاحظ ظاهرة مُقلقة من رفض طلبات للحصول على تصاريح للخروج عبر معبر إيرز للفئات آنف الذكر من قبل الجهات الإسرائيلية، بادعاء وجود ما يُسمى "المنع الأمني". وفي العام 2017 ازداد الوضع سوءًا، فقد انخفضت حالات خروج الفلسطينيين عبر معبر إيرز بنسبة 51 بالمئة مقارنةً مع حالات الخروج في العام 2016. معدّل حالات الخروج في العام المنصرم بلغ 5,963 حالة فقط، هذا مقابل حوالي 12,150 حالة خروج بالمعدل الشهري كانت قد سُجّلت خلال العام 2016. وفي العام 2015، بلغ المعدل الشهري لحالات الخروج حوالي 14,276 حالة. حسب معطيات وصلتنا من منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق، تمت الموافقة خلال العام 2016 (وحتى تشرين ثاني من نفس العام)، فقط على 46% من طلبات الحصول على تصاريح التي قُدّمت، هذا مقارنةً مع ما نسبته 80% من الموافقة على الطلبات في عام 2013. أما في العام 2017، وإضافة إلى الارتفاع في عدد الطلبات التي مُنعت لأسباب "أمنيّة"، لا زالت آلاف الطلبات مُعلّقة وتنتظر الرد. في أيلول 2017، أبلغنا مُنسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق بأن هنالك ما لا يقل عن 16,000 طلب لفلسطينيين من سكان قطاع غزة عالق على الطاولة تنتظر الحصول على رد ومعالجة الجانب الإسرائيلي. للأمر اسقاطات وخيمة على المرضى بشكل خاص، فالتأخير بالرد من شأنه أن يؤدي إلى خسارة المريض لدوره لعلاجات مُلحّة وحرّجة. وفقًا للتقرير السنوي الذي صدر عن منظمة الصحة العالمية للعام 2017، سجّل هذا العام أدنى نسبة استجابة لطلبات المرضى بالخروج للعلاج منذ أن بدأت المنظمة عملها في توثيق هذه المسألة في عام 2006. وبالمعدل، تمّت الموافقة فقط على 54% من طلبات المرضى التي تم تقديمها. بحسب معطيات منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في المناطق، ضمن الفئة التي تشكّل الجزء الأكبر من حالات الخروج، وهي فئة التجار، والتي لها أهمية كبيرة في تطور ونمو غزة اقتصاديًا، تم تسجيل انخفاض كبير في عدد حملة تصاريح التنقّل. ووفق معطيات لجنة الشؤون المدنية الفلسطينية، بلغ عدد تصاريح التجار سارية المفعول في كانون أول من عام 2017، 551 تصريحًا، هذا مقابل 831 تصريح ساري المفعول في تمّوز من نفس العام، و1,363 تصريحًا في آذار من العام نفسه. هذا المعطى يشكّل انخفاضًا بحوالي 85% مقارنةً مع عدد التصاريح سارية المفعول التي سجّلت في أواخر العام 2015، والتي وصل عددها ما يقارب 3,500 تصريح.

تشير المعلومات التي وصلتنا من منسق أعمال الحكومة في المناطق إلى أنه في عام 2016، انخفض عدد التجار الذين يجوزهم تصاريح سارية المفعول من 3,181 تاجرًا في مطلع العام (كانون الثاني)، إلى 2,438 تصريح في نهاية العام (كانون الأول). وفي شهر آب من العام نفسه، تم رفض 1,130 طلب لغرض التجارة، هذا مقابل 574 تم رفضهم خلال شهر كانون الثاني.

## عدد تصاريح التجار (وكبار التجار) سارية المفعول المعطى يشير إلى مطلع كل شهر



## تنقل الأشخاص عبر معبر رفح

معبر رفح الذي تسيطر عليه مصر مُغلق غالبية أيام العام منذ منتصف العام 2013. في الأيام القليلة التي يعمل بها المعبر (طيلة العام 2015 عمل المعبر فقط 25 يومًا للخروج من غزة، و42 يومًا طيلة عام 2016، أما في العام 2017 فعمل المعبر لمدة 24 يومًا للخروج من غزة)، يتم السماح لفئات محدودة من الأشخاص في العبور، مع أفضلية للذين تظهر أسمائهم في قوائم "التنسيقات المصرية".

## معدّل شهري لحالات الخروج عبر معبر رفح

\*في النصف الأول من العام 2013 عمل المعبر بشكل منتظم وسجلت عبره حوالي 40,000 حالة خروج ودخول شهرية. أغلق المعبر بعد تغيير الحكم في مصر. الأرقام الظاهرة في الرسم البياني هي أرقام سنوية. لمعطيات إضافية ومُحدّثة شهرياً بما يخص الدخول والخروج للبضائع والأشخاص يرجى الضغط [هنا](#).

